

وزارة العدل

القرار

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/١٢١٠

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميز :

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٤/١٤٧٩) تاريخ ٢٠١٥/٥/٢٨ المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

أولاً : إن المميز بريء من الجرم المسند إليه وهذا ما أيدته بينة الدفاع والتي لم يرد عكسها أو ما يدحضها .

ثانياً : لقد أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها لعدم وجود أدلة قانونية صحيحة وأنها بنت قناعتها على بينات متناقضة وباطلة قانونية .

ثالثاً : لقد اعتمدت المحكمة على شاهدي النيابة

رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون طالباً تأييد الحكم الصادر فيها .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن التمييزي شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أسندت للمتهمين :

.١

.٢

تهمته:

- ١- جناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المواد (١/٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦) عقوبات.
- ٢- جنحة حمل وحيازة أداة حادة وفقاً للمادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

بالتدقيق في أوراق هذه القضية وفي البينات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة بأن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بأن هناك خلاقات سابقة بين المجني عليه وشقيق المتهم وعلى أثر ذلك وبتاريخ ١٣/١١/٢٠١٣ وبحدود الساعة الثالثة عصراً ترصد المتهم للمجني عليه على مثلث بليلا وأثناء نزول المجني عليه من باص كفر خل / إربد بلحظات حضرت سيارة كيا لون أبيض نزل منها المتهم ثم تابعت السيارة مسيرها حيث قام باللاحاق بالمشتكي ثم اقترب منه وأخذ يقول له (إنت من الناس اللي بضربوا أخوي) ثم أقدم المتهم أ على طعن

المجني عليه بواسطة أداة حادة كان يحملها على أنحاء متفرقة من جسمه حيث أصيب بجرح قطعي في الكتف الأيسر وجرح قطعي في الظهر من الجهة اليسرى وجرح قطعي في الفك الأيسر وجروح قطعية كثيرة ممتدة على اليد اليسرى والذراع الأيسر وأصيب أيضاً بجرح قطعي في اليد أدى إلى قطع وتر الإصبعين الثاني والثالث وكان الجرح القطعي في الظهر نافذاً إلى الرئة حيث شكل خطورة على حياة المجني عليه ولولا التداخل الجراحي والعناية الإلهية لأدى ذلك إلى الوفاة ، حيث تم إسعاف المجني عليه بعد ذلك إلى المستشفى .

وبتطبيق القانون على الوقائع وحيث إن من واجبات المحكمة التحقق من مدى توافر العناصر والحقائق التي أوجدها القانون لتوافر الجريمة وتحقيق أركانها وهي في ذلك تضي على الواقعة المعروضة التكييف القانوني السليم تجد المحكمة أن قيام المتهم بالترصد للمجني عليه على مثلث بليلا في يوم وقوع الحادثة ثم اللحاق به على أثر خلافات سابقة بين المجني عليه وشقيقه وقيامه بتهديده بقوله (إنت من الناس اللي بضرخوا أخوي) ثم إقدامه على طعنه بعدة طعنات في مختلف أنحاء جسمه ومنها طعنة في الظهر نافذة إلى الرئة شكلت خطورة على حياته بعد تفكير هادئ متزن وهذا يدل دلالة أكيدة وجازمة على نيته على قتل المجني عليه وإزهاق روحه بعد تروٍ وقصد وهدوء بدليل أن المتهم كان يترصد بالمجني عليه على مثلث بليلا ولم يكن هناك أي خلافات آنية بينهما واستخدامه أداة قاتلة بطبيعتها وهي أداة حادة وطعنه للمجني عليه في أماكن مختلفة من جسمه قاصداً قتله إلا أنه ولحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها لم تتحقق النتيجة المرجوة من فعلته والمتمثلة بالعناية الإلهية أولاً ومن ثم التداخل الجراحي على وجه السرعة وبالتالي فإن أفعاله تشكل كافة أركان جنائية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات وجرم حمل أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات مما يقتضي تجريمه بالوصف الأول وإدانته بالوصف الثاني .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم وحيث إن الحكم بالتجريم مشروط بثبوت الفعل عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية وثبوت الفعل يعني ثبوت الجريمة مستوفية لعناصرها القانونية فتقرر المحكمة ما يلي :

١. إدانة المتهم
بجناية حمل وحياسة أداة حادة خلافاً
لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم عليه بحبسه مدة أسبوعين
والرسوم والغرامة خمسة دنانير والرسوم .

٢. عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون العقوبات تجريم المتهم
بجناية الشروع التام بالقتل العمد وفقاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠)
عقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم وبعد الاستماع لمطالعة المدعي العام
تقرر المحكمة معاقبة المجرم
بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات والحكم بوضعه
بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم .

وإنه ونظراً لظروف القضية ولإسقاط المشتكي حقه الشخصي وهو ما تعتبره
المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٩٩) عقوبات
تخفيض العقوبة بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات
والرسوم محسوباً له مدة التوقيف .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه دون سواها
والمتمثلة بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوباً له
مدة التوقيف بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ ولغاية تاريخ ٢٠١٥/٢/١١ .

لم يرضَ المتهم (المميز) بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز:

وعن أسباب التمييز جميعها التي انصبت على تخطئة المحكمة بوزن البينة
وفي ذلك ورداً على هذه الأسباب بصفة محكمتنا محكمة موضوع نجد إن :

أ - من حيث الواقعة :

إن قيام المتهم بالترصد للمجني عليه على مثلث بليلا في يوم وقوع الحادثة ثم اللحاق به على إثر خلافات سابقة بين المجني عليه وشقيق المتهم وقيامه بتهديده بقوله (أنت من الناس إلي بضربوا أخوي) ثم إقدامه على طعنه بعدة طعنات في مختلف أنحاء جسمه ومنها طعنة في الظهر نافذة إلى الرئة شككت خطورة على حياته بعد تفكير هادئ ومترن وهذا يدل دلالة أكيدة وجازمة على نية قتل المجني عليه وإزهاق روحه على ضوء عدم وجود خلافات بين المتهم والمجني عليه واستخدامه أداة قاتلة لولا تدخل الإرادة الإلهية لقتل المجني عليه .

هذه الواقعة الثابتة لدينا ولدى محكمة الجنايات الكبرى من خلال بينات الدعوى وإفادة المتهم وشهادات الشهود مما يستوجب رد الطعن المتعلق بالواقعة الجرمية .

ب - من حيث التطبيق القانوني :

نجد إن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى حول التطبيق القانوني له ما يؤيده من خلال الأفعال التي قارفها المتهم وهي إقدامه على طعن المجني عليه طعناً في مختلف أنحاء جسمه ولحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيها لم تتحقق النتيجة المرجوة من فعلته والمتمثلة بالعناية الإلهية أولاً ومن ثم التداخل الجراحي على وجه السرعة فإن أفعاله تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى هذه النتيجة من حيث تطبيق القانون على الواقعة من خلال بينات لها أصل ثابت في أوراق الدعوى وعللت قرارها تعليلاً سليماً ونحن بدورنا نقرها على صحة تطبيقها للقانون على الواقعة مما يستوجب رد أسباب الطعن من هذه الناحية .

ج - من حيث العقوبة :

نجد إن العقوبة المفروضة على المميز المتهم تقع ضمن حدها القانوني المنصوص عليه في المادتين (٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب الطعن المقدم من المميز بصفتنا محكمة موضوع فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً بحكم القانون مما يستوجب تأييده .

لذلك نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٥ ذي القعدة سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠/٨/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / أش